

تركيا تخير اللاجئين السوريين أو السجن أو الترحيل

زينة كرم

غير المسجلين في إسطنبول مهلة نهائية لمغادرة المدينة أو إبعادهم قسراً. وكان من المفترض أن ينتهي الموعد النهائي الثلاثاء، لكن وزير الداخلية، سليمان سويو، قال إنه تم تمديد المهلة حتى 30 أكتوبر. ومع ذلك، فحتى لأسابيع قبل الموعد النهائي الأول، كانت الشرطة تقوم بعمليات تفتيش متكررة على بطاقات الهوية السورية.

وتم القبض على مصطفى، الذي جاء إلى تركيا في عام 2017 ولم يتم تسجيله بعد في إحدى عمليات التفتيش تلك. وقال إنه كان يحاول عبثاً الحصول على "كيمليك" في إسطنبول.

وأخيراً، وقبل أسبوع من اعتقاله، تمكن مصطفى من العثور على محام قال إنه يمكن أن يصدر "كيمليك" لمصطفى في مدينة بورصة القريبة. تقدم مصطفى بالطلب، وطلب منه المحامي الحضور يوم الاثنين 22 يوليو إلى بورصة للحصول على بطاقة الهوية.

لكن مدام الشرطة حدثت يوم الجمعة الذي سبق الاثنين. تم تكدس مصطفى واثنين آخرين من السوريين غير المسجلين في ورشة العمل في حافلة امتلات بالسوريين الآخرين. وفي مركز شرطة قريب، أمرو بتوقيع أوراق باللغة التركية، التي لم يتمكن مصطفى ومن معه من قراءتها.

وقال مصطفى إنهم نُقلوا بعد ذلك إلى مركز شرطة أكبر، حيث تم تقييد أيديهم ووضعهم في حافلة مع سوريين آخرين. تم نقلهم لمدة 24 ساعة إلى محافظة هاتاي الحدودية، حيث تم إسقاطهم عند معبر غير رسمي إلى سوريا.

عبدالله عبدالقادر، سوري كان يعمل في مغسلة في مدينة غازي عنتاب الجنوبية، خرج مع صديقيه السوريين متجهين لتناول العشاء عندما طلبت الشرطة بطاقات هويتهم.

قال الرجل، البالغ من العمر 27 عاماً، إنه سجل منذ أربعة أشهر لكنه لم يتلق "الكيمليك". وعندما أخبر الضابط أنه لم تكن لديه واحدة، تعرض للصفع وتم وضع الأصفاد حول يديه واحتجازه وتم سيارة لمدة سبع ساعات. تم نقله مع العديد من السوريين على متن حافلة إلى مدينة أنطاكية الجنوبية.

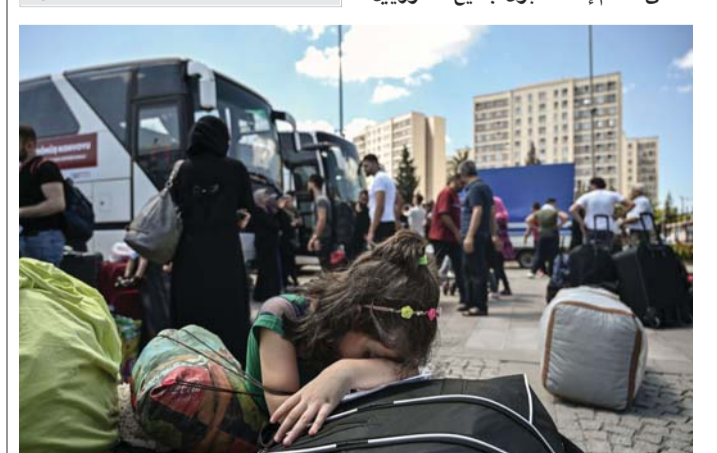
وفي اليوم التالي، تم وضع خيارين أمامه: إما دفع غرامة تعادل 644 دولاراً وقضاء ثلاثة أشهر في السجن أو ترحيله. ولم يكن أمام عبدالقادر غير خيار الترحيل.

ثم اضطر إلى توقيع عدد من الوثائق باللغة التركية تفيد بأنه لا يمكنه العودة إلى تركيا خلال السنوات الخمس المقبلة، ووثيقة أخرى اطّلع عليها وكالة أسوشيتد برس، مترجمة باللغة العربية، تفيد بأنه سيعود طوعاً إلى سوريا.

يقول عبدالقادر، الموجود الآن في بلدة عفرين شمال سوريا، إنه لا يريد العودة إلى تركيا أبداً "ذهبتنا إلى هناك وتم ترحيلنا. أي ذل هذا؟ سأبحث عن عمل وسأجده هنا".

وفي إسطنبول، يختبئ بعض السوريين من القيود المشددة. ويقول يوسف عباس، 26 عاماً من حلب، مسجل في مدينة إزمير ولكنه يعمل في قطاع السياحة في إسطنبول "أنا خائف. أنا لا أخرج، وإلا قبض علي". وإذا عاد عباس إلى إزمير، فسيتم فصله عن زوجته وأطفاله، المسجلين في إسطنبول.

مراسلون بلا حدود: ترحيل الصحافيين السوريين من تركيا بمثابة حكم بالإعدام



تركيا لم تكن يوماً اللجنة الأمانة للاجئين

7 في العمق



السير مع قطر نهايته مكلفة

فساد مونديال قطر يطيح بالمدعي العام السويسري

المحقق في ملف فساد تنظيم مونديال 2022 متهم بالتواطؤ مع الدوحة

بما يخدم الملف القطري ويبعد عنه شبهات الفساد.

ليس المدعي العام السويسري فقط من يملك علاقات نافذة مع صناعات القرار القطريين، فـرئيس الفيفا له اتصالات دائمة بالقطريين في مسائل وصفت بأنها مهنية حيث زار جيانى إنفانتينو قطر وروسيا المنظمين لكأس العالم 2022، وفي أبريل 2016، في موسكو، قضى إنفانتينو ساعة من الوقت وهو يتبادل الآراء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وفي اليوم التالي، في 21 أبريل 2016، استقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إنفانتينو في الدوحة. ولرحلة العودة إلى زوريخ تم حجز مقعد "4 ك" بـزنيش على الرحلة رقم 93 للخطوط الجوية القطرية لرئيس الفيفا. وتم اكتشاف هذا الحجز عندما تواصل إنفانتينو مع مقر الفيفا في زوريخ لإلغاء الرحلة.

وفي 22 أبريل 2016، كان عليه أن يحضر مؤتمراً إعلامياً غير مخطط له مع وزير الرياضة القطري. كان على إنفانتينو أن يلحق بموعد مهم في زوريخ في الساعة 6 مساءً، ولم يرغب في توقيته. وكانت الدوحة حريصة على أن يصل إنفانتينو في معياده لمقابلة لوبر لذلك عرض عليه أمير قطر السفر على إحدى طائراته الخاصة. استطاع إنفانتينو الوصول في الموعد المحدد في 22 أبريل 2016 على الساعة 6 مساءً في مطعم "أو بريمير" في محطة زوريخ الرئيسية حيث اجتمع مع لوبر للمرة الثانية.

وقد اعترف لوبر بعقد اجتماعين مع إنفانتينو، قائلاً إنه قد تم إجراؤهما للمساعدة في تقديم التحقيقات. مع ذلك، ادعى أنه لا يتذكر أي اجتماع ثالث. وقال النائب الفريد هير، من حزب الشعب السويسري (يمين محافظ)، إن "مثل هذه الاجتماعات السرية خطر يهدد العديد من الإجراءات الجنائية الجارية ضد الاتحاد الدولي لكرة القدم".

وتحقق السلطات الفرنسية أيضاً في الطريقة التي أسندت بها تنظيم مونديال 2022 إلى قطر، وسط شبهات بأن الدوحة دفعت عشرات الملايين من الدولارات رشواً لمسؤولين في الفيفا.

ويبدو أن المدعي العام القطري استغل تلك العلاقات للتأثير على التحقيقات وقلب الحقائق في سياسات قطرية معهودة، على حد تعبير مارسيل غير. والتقنى لوبر والمري في 6 مارس 2018 في برن لإجراء مقابلة مدتها 45 دقيقة قبل التوقيع على مذكرة تفاهم بين سويسرا وقطر، ما يشير إلى مساع وخطة قطرية لربط العلاقات مع المدعي العام يمكن من خلالها توجيه التحقيقات

أصابع خفية

يكشف تحقيق الصحيفة السويسرية كيف تتحرك أصابع قطر الخفية في كل الاتجاهات لغاية وحيدة وهي إبعاد التهم عن الدوحة بالتواطؤ في أكبر فضيحة فساد كروية في تاريخ المونديال. لكن لا يبدو أن الدوحة نجحت في مسعاها مع تصاعد الأيدي الرفاعة للورقة الحمراء في وجهها وفي وجه الفيفا، فيما فتحت تحقيقات من جهات متعددة.

وتحقق السلطات الفرنسية أيضاً في الطريقة التي أسندت بها تنظيم مونديال 2022 إلى قطر، وسط شبهات بأن الدوحة دفعت عشرات الملايين من الدولارات رشواً لمسؤولين في الفيفا.

فساد مونديال قطر

تبقى محل تساؤل. وتعيش قطر والفيفا أزمة حقيقية فكل من إنفانتينو وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد لديهما مصلحة في عدم توجيه الاتهامات إليهما في وقت تظل فيه الإجراءات الجنائية معلقة، ولا تزال الأمور تسير ضد مجهول بعد أربع سنوات ونصف السنة من التحقيقات. ومع كل كشف جديد تزداد الأمور تعقيداً بالنسبة للدوحة التي تدرك جيداً مدى حساسية الأمر. وأصبحت تحركات المسؤولين القطريين محل اهتمام ومتابعة دقيقة، لذلك أثارت زيارات المدعي العام القطري علي بن فطيس المري المتكررة لسويسرا الكثير من الأسئلة.

وأشارت الصحيفة السويسرية في تحقيقها إلى تدخل كبير بين عمل المدعي العام السويسري ونظيره القطري علي بن فطيس المري الذي كان يزور سويسرا بانتظام تحت غطاء تفويض من الأمم المتحدة وإتمام بعض الأنشطة والأعمال في جنيف.

وسعى المري إلى الاستفسار عن حالة الإجراءات الجنائية نيابة عن الشيخ تميم وأعرب عن قلقه بشأن العواقب المحتملة ما يشير إلى حالة الارتباك القطري في ملف الفساد. وللمدعي العام السويسري علاقات قوية تربطه بنظيره السويسري تشكلت في سبتمبر 2015، عندما انعقد المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للمدعين العامين في زوريخ.

ويبدو أن المدعي العام القطري استغل تلك العلاقات للتأثير على التحقيقات وقلب الحقائق في سياسات قطرية معهودة، على حد تعبير مارسيل غير. والتقنى لوبر والمري في 6 مارس 2018 في برن لإجراء مقابلة مدتها 45 دقيقة قبل التوقيع على مذكرة تفاهم بين سويسرا وقطر، ما يشير إلى مساع وخطة قطرية لربط العلاقات مع المدعي العام يمكن من خلالها توجيه التحقيقات

وتأتي أهمية المدعي العام السويسري بالنسبة لقطر في أنه يقوم، منذ مارس 2015، بمتابعة تحقيقات تنظيم كأس العالم في قطر عام 2022. وعبر لوبر في ذلك الوقت عن شكوك في أنه يتم منح الرشاوى بشكل غير رسمي لأعضاء الهيئة الانتخابية. للجنة التنفيذية السابقة للفيفا.

وإذا استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

فساد مونديال قطر

تبقى محل تساؤل. وتعيش قطر والفيفا أزمة حقيقية فكل من إنفانتينو وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد لديهما مصلحة في عدم توجيه الاتهامات إليهما في وقت تظل فيه الإجراءات الجنائية معلقة، ولا تزال الأمور تسير ضد مجهول بعد أربع سنوات ونصف السنة من التحقيقات. ومع كل كشف جديد تزداد الأمور تعقيداً بالنسبة للدوحة التي تدرك جيداً مدى حساسية الأمر. وأصبحت تحركات المسؤولين القطريين محل اهتمام ومتابعة دقيقة، لذلك أثارت زيارات المدعي العام القطري علي بن فطيس المري المتكررة لسويسرا الكثير من الأسئلة.

وأشارت الصحيفة السويسرية في تحقيقها إلى تدخل كبير بين عمل المدعي العام السويسري ونظيره القطري علي بن فطيس المري الذي كان يزور سويسرا بانتظام تحت غطاء تفويض من الأمم المتحدة وإتمام بعض الأنشطة والأعمال في جنيف.

وسعى المري إلى الاستفسار عن حالة الإجراءات الجنائية نيابة عن الشيخ تميم وأعرب عن قلقه بشأن العواقب المحتملة ما يشير إلى حالة الارتباك القطري في ملف الفساد. وللمدعي العام السويسري علاقات قوية تربطه بنظيره السويسري تشكلت في سبتمبر 2015، عندما انعقد المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للمدعين العامين في زوريخ.

ويبدو أن المدعي العام القطري استغل تلك العلاقات للتأثير على التحقيقات وقلب الحقائق في سياسات قطرية معهودة، على حد تعبير مارسيل غير. والتقنى لوبر والمري في 6 مارس 2018 في برن لإجراء مقابلة مدتها 45 دقيقة قبل التوقيع على مذكرة تفاهم بين سويسرا وقطر، ما يشير إلى مساع وخطة قطرية لربط العلاقات مع المدعي العام يمكن من خلالها توجيه التحقيقات

وتأتي أهمية المدعي العام السويسري بالنسبة لقطر في أنه يقوم، منذ مارس 2015، بمتابعة تحقيقات تنظيم كأس العالم في قطر عام 2022. وعبر لوبر في ذلك الوقت عن شكوك في أنه يتم منح الرشاوى بشكل غير رسمي لأعضاء الهيئة الانتخابية. للجنة التنفيذية السابقة للفيفا.

وإذا استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

مستنق الفساد

عاد لوبر إلى الأضواء على خلفية خبر إيقاف ترشيحه لولاية ثالثة في سبتمبر المقبل. وكشفت صحيفة "نيو زيورخر زيتونغ" السويسرية بشكل مفصل تفاصيل هذا الملف والدور القطري الذي أغرق الاتحاد الدولي لكرة القدم في مستنقع من الفساد ودمر مصداقيته دون أن تنتج الدوحة في أن تستثمر هذا الحدث العالمي لصالحها، بل بالعكس تحول هذا الامتياز إلى دليل آخر على الطرق التي تتوخاها الدوحة من أجل تحقيق أهدافها، وإلى أي مدى يمكن أن تصل حالة الفوضى والتدمير التي تخلفها نتيجة ذلك؟

لا ينفي المراقبون هنا أن للاتحاد الدولي لكرة القدم دوراً أيضاً في فتح المجال للدوحة لتحقيق ما تصبو إليه، بل إن البعض يقول إن تاريخ الفيفا مع قضايا الفساد يعد الأرضية الأنسب التي يمكن للقطر أن تستثمر وتتحرك فيها، وتشتري فيها أصوات مسؤولين على غرار لوبر الذي دارت حوله الشبهات إثر ثلاثة اجتماعات عقدها المدعي العام

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف

وإذ استطاع مكتب المدعي العام إثبات المخالفات المالية في الانتخابات، فسيتعين عليه فرض العقوبة المناسبة. وكان الأمر سيكون كارثياً بالنسبة للفيفا ولقطر الغارقة في عدد كبير من القضايا والتي وجهت إليها اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بملف كأس العالم، كما تواجه تراجعاً في صورتها الدولية على المستوى السياسي وتوترا في علاقاتها مع دول إقليمية ودولية عديدة. ويقول مارسيل غير إن إمكانية إقامة كأس العالم في الخليجية الدولية في ظل هذه الظروف